كُنّاشة: (٦)

رمّانة الدّمستانيّ في أروقة النّقد الثّقافيّ

إبراهيم عليّ السّفسيف

تُعدّ واقعة/حكاية/قصّة الرمّانة(انظر: بحار الأنوار، ٥٢/١٧٨-١٨٠)، والتي جرت أحداثها إبّان السيطرة البرتغاليّة على البحرين في القرن السادس عشر الميلاديّ، واحدةً من أهمّ الأحداث التاريخيّة التي بقيت عصيّة على التهميش أو النسيان من الذاكرة الشعبيّة البحرانيّة؛ حيث امتزجت بمخيال الناس العقديّ.

اللافت في قصّة الرمّانة حديثًا، أنّ المفكّر الدكتور نادر كاظم ارتأى أنْ يجعل منها نقطة ارتكاز زمنيّة لنسق الطائفيّة القديمة في البحرين، من خلال إعمال آليات النقد الثقافيّ في نقدها.

يقول الدكتور في الفصل الثاني من كتابه "طبائع الاستملاك: قراءة في أمراض الحالة البحرينيّة"(صدر عن المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر ٢٠٠٧م) والمعنون بـ"الرمّانة وذاكرة الطائفيّة"(ص٤٧-٧٢):

بلغة النقد الثقافيّ، الطائفيّة نسق له تاريخ وذاكرة وسيرة. وهو في سيرته كثير التحوّل والتقلّب لكنّه يبقى محتفظًا بوجوده وحقيقته، إلّا أنّه في ذلك يكشف عن حقيقة نشاطه مدفوعًا بـ"طبائع الاستملاك"، وما يتغيّر هو الموضوع الذي ينشط فيه.

مدار الطائفيّة -اليوم- الاستملاك الرمزيّ، وهو من أبرز وجوه النسق في العصر الحديث ابتداءً من عشرينات القرن الماضي فصاعدًا. ولقد تزامن ذلك مع دخول

البحرين في مدار التحديث وتأسيس الدوائر الإداريّة الرسميّة، وترسيم حدود الميدان العامّ الذي يقع في ملكيّة الدولة كجهاز إداريّ مركزيّ حديث. وحين ترسّمت حدود الملكيّات انطلق الصراع الطائفيّ على الاستملاك الرمزيّ.

أمّا سيرة نسق الطائفيّة القديمة، فإنّها ترجع إلى نقطة ارتكاز زمنيّة هي القرن السادس عشر الميلاديّ والتي هي بمثابة الذاكرة المرجعيّة المحليّة والقصيّة للنسق. وهي الدعوى التي سيعمل على إثباتها من خلال النقد الثقافيّ لمدونات التاريخ الرسميّ والمرويات السرديّة الشعبيّة معًا.

وإحدى هذه المرويات الشفهيّة رمّانة الشيخ محمّد بن عيسى الدمستانيّ، وهي مرويّة ذات موضوع أثير بحرانيًّا للسرد الشفاهيّ الجماعيّ؛ كونها تُتداول لتعزيز الإيمان وطمأنة الذات. وهو ما يجعلها مرشّحة بقوّة لتكون موضوعًا جديرًا بالنقد الثقافيّ؛ لكشف لعبة الأنساق الواعية والمضمرة فيها.

والمنطلق في نقد هذه الواقعة لا بوصفها واقعة تاريخيّة حدثت أو افتُريت، بل بوصفها علامة على نسق طائفيّ ناشط في هذه الحقبة الزمنيّة.

الحكاية لا جديد فيها، فهناك وزير سنيّ متعصّب ضد الشيعة، أراد أنْ يُبطل مذهبهم وينتصر لمذهبه، فتفتّق ذهنه عن حيلة الرمّانة التي نُقشت عليها عبارات تنقض عقيدة الشيعة في الإمامة.

والحيلة ليست بحجّة كلاميّة وليس ثمّة أدلّة ومنطق وحجاج، بل هناك معجزة خارقة للعادة. ففي مقابل كتابة البشر المعهودة، سيجري تحويل الرمّانة إلى صفحة تُنقش عليها عبارات بفعل القدرة الإلهيّة. فكتابة الله هنا أبلغ من كلّ حجّة ودليل. هذا مقصد الحيلة، وهو عينه منطق السرد في بداية الحكاية.

حيلة الوزير تنطوي على موقف سلبيّ من التراث الحجاجيّ الكلاميّ بين المسلمين، فكأنّ الوزير وصل إلى قناعة بأنّ هذا الحجاج الكلاميّ لم يحسم الخلاف بين المذاهب، فلابدّ من البحث عن دليل إثبات آخر، وبشرط أنْ يكون دليلًا من الله حاسمًا وقاطعًا لا محتملًا فيكون موضوعًا للتأويل والتأويل المضاد. وقد كانت كتابة الله لا كلامه دليل الإثبات الذي لا يُدفع هذه المرّة. وهكذا أتى الدليل، فليس هو من نقش البشر؛ ليكون موضع تشكيك، ثمّ إنّه صيغ في عبارة خبريّة حاسمة تقطع الطريق على كلّ تأويل.

إنّ منطق الحكاية يقوم على المعادلة الآتية: إنّ ما ثبت بقوّة الإعجاز لا يُردّ إلّا بقوّة إعجاز أعظم. فإذا كانت العبارة المنقوشة على قشر الرمّانة تنتصر لنظريّة الخلافة عند أهل السنّة، فإنّ الانتصار لنظريّة الإمامة عند الشيعة لابدّ أنْ تأتي من الله وبمعجزة أعظم من الأولى، وهذا ما حصل للشيخ صاحب الرمّانة الدمستانيّ.

وإذا كان لكلّ حكاية دعوى يقوم السرد بإثباتها، فإنّ دعوى هذه الحكاية هو الآتي: إنّ مذهب الشيعة هو المذهب "الحقّ" المؤيّد بكلام الله وكتابته، وبه تكون النجاة أُخرويًّا.

بحسب هذه الدعوى فإنّ شيعة البحرين لا يختلفون عن الوزير المتعصّب، بل يقومون بفعل كفعله، وهو طلب التأييد بالإعجاز الإلهيّ. وهذا فعل من أفاعيل النسق، وهو عين الطائفيّة والتعصّب الشديد؛ لأنّ مّن يملك المعجزة يملك الحقّ، وبالتالي يكون هو قاسيًا تجاه الآخرين بالضرورة.

وهذا منطق الحكاية الخفيّ الذي يتكشّف لأوّل وهلة. وهذا ما يحمل على القول بأنّ هذه الحكاية تُمثّل ذاكرة مرجعيّة للطائفيّة كنسق.

هذا تمام ما قاله الدكتور نادر كاظم في نقد "رمّانة الدمستانيّ" ثقافيًّا.

نحاول هنا أنْ نتداخل معه -وبما يتناسب والمقام- في ثلاثة محاور، هي: الدعوى، ومسلّمة الدعوى، ومنطق الإثبات.

المحور الأوّل، الدعوى: "القرن السادس عشر الميلاديّ هو نقطة الارتكاز في سيرة الطائفيّة في البحرين، ورمّانة الدمستانيّ -مع رمّانة شاه زاده التي لا تعنينا الآن- تمثّل ذاكرة مرجعيّة لهذه الطائفيّة كنسق".

وفي التصوّر القاصر، إنّ رمّانة الدمستانيّ لاتصلح أنْ تكون نقطة ارتكاز -إنْ كنّا بحاجة إلى نقطة ارتكاز أساسًا- في سيرة هذه الطائفيّة؛ فإذا كان مدار الطائفيّة -اليوم- الصراع الطائفيّ على الاستملاك الرمزيّ، والذي هو من أبرز وجوه النسق في العصر الحديث، حيث تزامن مع دخول البحرين في مدار التحديث ابتداءً من عشرينات القرن الماضي فصاعدًا.

إذا كان المدار كذلك، فالدعوى بحاجة إلى نقطة ارتكاز زمنيّة أخرى تقف عليها كلّ الأطراف الفاعلة في نسق الطائفيّة اليوم. ولن نعدمها إذا فحصنا هويّة الفاعلين في تاريخ جزيرة أوال والجزر المحيطة بها بعد القرن السادس عشر.

أمّا رمّانة الدمستانيّ فهي استمرار لنسق الطائفيّة في وجهه القديم وفي سيرته الأولى: أي الصراع الطائفيّ على احتكار "الحقّ" و"الإسلام" -إذا تنزّلنا ووافقنا على القول بهذه الفكرة-.

والمحور الثاني، مسلّمة الدعوى: "الحقّ من الموضوعات التي لاتقبل الاستملاك والاحتكار، بل لا سبيل إلى احتكاره من قبل أحد".

وهي مسلّمة غير تامّة. فإذا أردنا بها إطلاق كلمة "الحقّ"، فهو الثابت المتطابق للواقع ولا يتعدّد، وعلى أساسه خلق الله تعالى الخلق، وأنزل به الرسل(عليهم السلام).

فلايسوغ إنكاره علمنا به أم لم نعلم. ووظيفتنا تجاهه أنْ نتعرّف إليه ونتّبعه وندور معه حيثما دار لا أنْ نستملكه أو نؤوّله.

أمّا إذا أُضيف كحقّ الحياة وحقّ الاعتقاد وغيرها، أو وصف كالحقّ السياسيّ أو المدنيّ أو غيره، فهو متوزّع على كلّ مَنْ ثبت له فيه نصيب، ولا يجوز استملاكه أو احتكاره.

وأمّا المحور الثالث، فمنطق الإثبات: "الترجيح بين مدونات التاريخ المتعارضة لا يقوم مقام الدليل والإثبات؛ ذلك أنّ العلامات من صنع البشر، وهي موضوعات مفتوحة على تأويلات شتّى. وبالتالي هي موضوعات خارجة عن كلمة الفصل".

وأمام منطق الإثبات هذا نتساءل:

هل الضابطة العلميّة لقبول التأويلات بدلًا عن ذلك براعة حبك التأويلات المقترحة؟

وأليس من العبثيّة والجناية على التاريخ والعلوم والدين تفعيل هذا المنطق في واقع البحث العلميّ؟

أحسب أنّ الإجابة عن هذه الأسئلة ستقود إلى أسئلة أكبر، أوّلها: ما القيمة المعرفيّة لمخرجات هذا النقد، إذا كان هذا منطق إثباته؟ وليس آخرها: هل يمكن تبرير توصيفاته -التي يسم بها الأفراد والمجتمعات والأمم عند نقده لها- أخلاقيًّا؟

السبت: ٨ ربيع الثاني ١٤٤٦هـ/ ١٢ أكتوبر ٢٠٢٤م.